من استقالة الحريري إلى حكومة ميقاتي، سنتان تختزلان التراجيديا اللبنانية.

د. خلدون الشريف
كاتب لبنانى

يوم الأربعاء الواقع في ٢١ أكتوبر/تشرين أول و قبل يوم واحد، من الاستشارات النيابية الملزمة التي تفضي الى تسمية رئيس مكلف تأليف الحكومة في لبنان، أدلى رئيس الجمهورية اللبنانية ميشال عون، بخطاب متلفز، حمَّل فيه الرئيس سعد الحريري مسؤولية معالجة الفساد في البلاد. وقال حرفياً:

«أملي أن تفكروا جيدا بآثار التكليف على التأليف، وعلى مشاريع الإصلاح ومبادرات الإنقاذ الدوليّة، لأنّ الوضع المتردّي الحالي لا يمكن أن يستمرّ بعد اليوم أعباء متراكمة ومتصاعدة على كاهل المواطنين».

وأضاف «اليوم مطلوب مني أن أكلّف ثم أشارك في التأليف، عملا بأحكام الدستور، فهل سيلتزم من يقع عليه وزر التكليف والتأليف بمعالجة مكامن الفساد وإطلاق ورشة الإصلاح؟»

و كانت الأغلبية النيابية قد توافقت على تسمية سعد الحريري رئيسًا مكلفاً بعدما أعلن انه مرشح طبيعي لرئاسة الحكومة عقب اعتذار مصطفى أديب عن تشكيل الحكومة في ٢٧ سبتمب ٢٠٢١.

سمي الحريري رئيسًا مكلفًا تشكيل الحكومة بغالبية ٦٥ صوتاً مكونة من:

كتلة المستقبل ، كتلة التنمية و التحرير (الرئيس بري)، الحزب التقدمي الإشتراكي

(وليد جنبلاط) ، تيار المردة (سليمان فرنجية) كتلة الوسط المستقل (كتلة الرئيس نجيب ميقاتي) الحزب السوري القومي الإجتماعي، حزب الطاشناق الأرمني، وبعض الأصوات المستقلة في حين امتنع عن تسميته تكتل الجمهورية القوية (التيار الوطني الحر) و كتلة لبنان القوي (القوات اللبنانية) اي الكتلتين المسيحيتين الأكبر، كما الوفاء للمقاومة اي حزب الله و بعض المستقلين أيضًا.

افترض الرئيس سعد الحريري أنه سيشكل حكومة من الأخصائيين المستقلين تحت سقف المبادرة الفرنسية دون مشاركة سياسية أو حزبية كي تتولى التفاوض مع صندوق النقد الدولي و تشرع بتنفيذ إصلاحات أساسية ولكن مؤلمة.

منذ البداية افترض رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل أن صفة اختصاصي غير سياسي لا تنطبق على الرئيس سعد الحريري ذاته ما اطلق المناكفات سريعًا بين الطرفين.

مع تكليف سعد الحريري انطلقت فرضيات من المعسكر المسيحي عن نضوج تفاهمات رباعية بين كل من تيار المستقبل و أمل و التقدمي الإشتراكي ليعيدوا التذكير بما حصل في تسعينيات القرن الماضي من استبعاد للمسيحين عن القرار السياسي إثر تفاهمات تهدف و دائمًا بحسب زعم مناصري التيار الوطني الحر الى إقصاء المسيحيين من خلال مصادرة حقهم بتسمية وزرائهم و تالياً التعرض للميثاقية التي تحدث عنها الدستور.

منذ لحظة تكليفه واجه الحريري عقبات داخلية عديدة إذ:

١- تمنعت الكتلتان المسيحيتان الأكبر عن تسميته ما وضعه لاحقاً في موقع الإصطدام معهما .

٢-تمنع حزب الله عن تسميته ما يعني محاولة بقائه في الوسط بالنزاع بين عون – باسيل/الحريري ما يضع الحزب في موقع المتابع للمشاورات دون رغبة منه في التدخل او الضغط على اي من حلفائه.

٣-انطلاق الثنائي الشيعي (حزب الله وحركة «أمل») من حيث وصلا مع مصطفى أديب بإلزامية تسميتهما للوزراء الشيعة.

٤-إطلاق رئيس الجمهورية المعركة الإستباقية ضده قبل تكليفه حتى و الى جانبه و خلفه رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل.

٥–فقدانه القوات اللبنانية كشريك له بل و بدء المناوشات بين الفريقين و التي بلغت مرحلة التراشق بعد حين.

تعود خلفيات التباين بين عون/باسيل والحريري إلى استقالة الأخير في أكتوبر ٢٠١٩ عقب الاحتجاجات التي اندلعت على خلفية قرارات حكومية كان رأس جبل الجليد فيها فرض رسم مالي على الاتصالات المجانية عبرتطبيقات المراسلة الإلكترونية مثل «واتس آب». فجّر ذلك غضب لبنانيين، كانوا بدأوا قبل أسابيع يلمسون مؤشرات أزمة اقتصادية حادة، فنزلوا إلى الشوارع تعبيراً عن رفضهم للقرار، مرددين شعار «الشعب يريد إسقاط النظام». تراجعت الحكومة عن فرض الرسم المالي، لكن الاحتجاجات الشعبية استمرت و تصاعدت و خلفت قتلى و جرحى في معظم المناطق اللبنانية.

و بدأ القطاع المصرفي بالترنح مع إجرائه تحويلات غير أخلاقية الى الخارج لأصحاب المصارف و بعض المتنفذين بحسب الدعاوى المقامة من أكثر من طرف على المصارف في لبنان و في الخارج.

استقال الرئيس الحريري في التاسع و العشرين من شهر اكتوبر ٢٠١٩ ، أي بعد حوالي اسبوعين من اندلاع الإحتجاجات و بعد حصول صدامات بين المتظاهرين من جهة و مؤيدين لحزب الله و حركة أمل من جهة ثانية الذين مزقوا خيم المحتجين و تعرضوا لهم بالضرب في وسط العاصمة بيروت. استاء التيار الوطني الحر كما الثنائي الشيعي من استقالة الحريري. غير ان باسيل، الذي تركزت الهجومات عليه من قوى الحراك اكثر بما لا يقاس من سواه، اعتبر أن الحريري قد غدره و تخلى عن الحلف الذي بنياه سوية عند التسوية الرئاسية، ما عقَّد العلاقة بينهما و بالتالي مع رئيس الجمهورية.

تكليف دياب و حكومة الأخصائيين

بعد استقالة سعد الحريري، أصر الثنائي الشيعي على ضرورة التوافق مع الرئيس سعد الحريري على تسمية رئيس جديد للحكومة. بدأ مسار التفتيش عن إسم يخلف الحريري بالمهمة. برز إسم الوزير السابق بهيج طبارة الذي ما لبث أن استبعد في وقت قصير. تم التداول بإسم الوزير السابق محمد الصفدي و الذي تم رفضه من تجمع رؤوساء

الحكومات السابقين. وصل الأمر الى تسمية رجل الأعمال سمير الخطيب الذي التقى الحريري اكثر من مرة في بيت الوسط و بقي اسمه متداولاً لأسبوعين غير انه أعلن من دار الفتوى في ٨ ديسمبر ٢٠١٩ اعتذاره عن إكمال المشوار. أكد سعد الحريري عدم رغبته بالعودة لرئاسة الحكومة بعد تداول أخبار تربط بين فشل محاولات التوافق على رئيس للحكومة و رغبة الحريري نفسه بالعودة.

سمى التيار الوطني الحر حسان دياب لتأليف الحكومة، الذي كُلِف يوم الخميس ١٩ ديسمبر ب٦٩ صوتًا أبرزهم أصوات حزب الله و التيار الوطني الحر و التنمية و التحرير. في حين امتنع المستقبل و الوسط المستقل و الرئيس تمام سلام عن التسمية ما أفقد التكليف ارتكازاً سنياً يعتد به إذ بلغ عدد نواب السنة الذين سموا دياب ٦ فقط من أصل ٢٨.

صدرت مراسيم تشكيل حكومة دياب يوم الثلاثاء الواقع فيه ٢١ يناير من ٢٠ وزيرًا أخصائيًا بينهم ٦ سيدات مدعومين من الأحزاب ضمن محاصصة مقنعة.

و تشكلت تلك الحكومة من أحزاب ٨ مارس مع تباينات واضحة منذ التكليف بين الرئاستين الثانية و الثالثة.

في الثلاثين من شهر ابريل للعام ٢٠٢٠ صادقت الحكومة على خطة انقاذ اقتصادي بالإجماع، خطة تميزت بكونها تضع خارطة طريق جدية لمواجهة الأزمة المتفاقمة لكن الدولة العميقة في لبنان أعاقتها شر إعاقة عبر كافة الوسائل المتاحة و سقط رئيس الحكومة في كل الأفخاخ التي نصبت له كما و أسقط نفسه عن سوء أداء في علاقات متوترة مع مصر و فرنسا الدولتان اللتان وقفتا مع لبنان دون كلل او شرط ، كما مع الولايات المتحدة و بطبيعة الحال مع دول الخليج العربي و في مقدمهم المملكة العربية السعودية. كما و لم ينجح في نسج علاقات سوية مع أي من الأطراف المحلية سواء التقليدية أو قوى الحراك ما أسقط الحكومة في فخ التعطيل المطلق.

في الرابع من أغسطس ٢٠٢٠ وقع انفجار مرفأ بيروت الذي سمع دويه في جزيرة قبرص التي تبعد ٢٤٠ كيلومترا عن لبنان و عدَّ واحدًا من أعنف و أكبر الانفجارات غير

النووية التي حصلت في العالم. خلف هذا التفجير / الإنفجار ٢١٤ قتيلًا و ٦٥٠٠ جريح، و شرد ٣٠٠ الف لبناني من بيوتهم و تسبب بأضرار كبيرة ب ٧٣ الف وحدة سكنية ، تشكل ٩٠٠٠ مبنى كما تضررت ١٦٣ مدرسة و ١٠٦ منشأة صحية بينها ستة مستشفيات كبرى و متوسطة. انفجارٌ، وازى خمس قوة القنبلة التي ألقيت على مدينة هيروشيما اليابانية خلال الحرب العالمية الثانية، وتسبب في تدمير كافة المنشأت داخل المرفأ، ووصل قطر الانفجار إلى مسافة ٨ كيلومترات. قال خبراء في المتفجرات إن قوة إنفجار مرفأ بيروت يعادل هزة أرضية بـ ٥,٤ درجات على مقياس ريختر .

حضر الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون في السادس من أغسطس٢٠٢٠ ، أي بعد يوم و نيف على انفجار بيروت و كان لحضوره الأثر الأكبر على الناس الذين تجول بينهم و خاطبهم بعاطفة غير مسبوقة.

و في نهاية جولته توجه ماكرون في مؤتمر صحافي إلى الطبقة السياسية بالقول «أنتظر من السلطات اللبنانية أجوبة واضحة حول تعهداتها بالنسبة لدولة القانون والشفافية والحرية والديموقراطية والإصلاحات الضرورية».

بعد ستة ايام من الإنفجار، استقالت حكومة حسان دياب تحت ضغط وزراء في الحكومة و قوى سياسية أرادت التخلص من دياب و حكومته.

لم تنجح حكومة حسان دياب، بعد وضعها خطة نظرية جيدة للإصلاح في تنفيذ أي أمر و لم تنجح في نسج أي علاقات و لم تنجح في متابعة أي من الملفات و في الوقت عينه لم تقصر النخبة السياسية هي الأخرى في عرقلة تلك الحكومة و تالياً في زيادة التراكمات السلبية على البلد و المجتمع و الدولة.

في الواحد و الثلاثين من أغسطس٢٠٢٠، كلف الرئيس اللبناني ميشال عون السفير لدى برلين ، مصطفى أديب، تشكيل الحكومة بعد أن حصل الأخير على غالبية ٩٠ صوتا من أصل ١٢٠ في البرلمان بينما حاز نواف سلام على ١٦ صوتًا، وريا الحسن وفضل شلق على صوت واحد، بينما لم يرشح سبعة نواب أحدًا، ليكلف أديب بتشكيل الحكومة الجديدة.

حضر الرئيس ايمانويل ماكرون في الأول من سبتمبر ٢٠٢٠ ، ليلتقي الرئيس المكلف ويلبي دعوة رئيس الجمهورية إلى مائدة غداء. و رداً على سؤال حول تكليف أديب، الأكاديمي والدبلوماسي، قال ماكرون الثلاثاء «يجب منحه كل وسائل النجاح»، بعدما كان أكد في وقت سابق أنه «لا يعود لي أن أوافق عليه أو أن أبارك اختياره».الرئيس الفرنسي التقى خلال زيارته، التي استمرت يومين، ثماني قوى سياسية ، هي: "تيار المستقبل" و"حركة أمل" و"حزب الله" و"التيار الوطني الحر" و"الحزب الاشتراكي" و"تيار المردة" و"القوات اللبنانية" و"الكتائب اللبنانية". كما التقى ايضاً في قصر الصنوبر، البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي.

ثم جمع ماكرون حول طاولة مستديرة رئيس تيار المستقبل: سعد الحريري ، ممثل كتلة التنمية والتحرير: النائب ابراهيم عازار، رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي: وليد جنبلاط ، رئيس حزب القوات اللبنانية: سمير جعجع ، رئيس تيار المردة: سليمان فرنجية ، أمين عام حزب الطاشناق: أغوب بقرادونيان ، رئيس التيار الوطني الحر: جبران باسيل ، رئيس حزب الكتائب: سامي الجميل ، و رئيس كتلة الوفاء للمقاومة: النائب محمد رعد.

يومها أطلق ماكرون من قصر الصنوبر، مبادرته الشهيرة بحضور أغلب الأطراف السياسية اللبنانية. مبادرة ، تهدف الى تشكيل حكومة مهمة من إختصاصيين عمرها ستة أشهر، تطبق بنود إصلاحية أبرزها بحسب الورقة الفرنسية:

١- إعادة تأهيل مرفأ بيروت عبر اطلاق استدراج عروض بسرعة وفقاً لإجراءات محايدة و إجراء تحقيق محايد ومستقلّ يتيح تبيان الحقيقة كاملة في ما يتعلق بأسباب الإنفجارالذي حصل، بمساندة من شركاء لبنان الدوليين في مجالي التعاون والخبرات، وذلك في إطار مهل زمنية معقولة. كما و إنشاء بوابات رقابة، وتعزيز الرقابة في مرفأي بيروت وطرابلس وفي مطار بيروت، وأيضاً في نقاط المرورالأخرى على الحدود وتخفيف المعاملات، وفقاً للمهل المتبعة في الإدارة.

٢- استئناف فوري للمفاوضات مع صندوق النقد الدولي والموافقة السريعة على التدابير الوقائية التي طلبها الصندوق بما في ذلك القانون المتعلق بالكابيتال كونترول والتدقيق في

حسابات مصرف لبنان (عن طريق المباشرة فوراً في التدقيق المصرفي لهذه الغاية).

٣- تعيين المسؤولين في الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء في إطار القانون ٤٦٢/٢٠٠٢ من دون تعديلات، مع تزويد هذه الهيئة بالإمكانيات الفعلية لممارسة عملها. و إطلاق استدراجات عروض في ما يتعلق بمعامل توليد الكهرباء بواسطة الغاز، التي تُعتبر ذات أولوية لتقليص الاستعانة بالمولّدات.

٤- إنجاز التعيينات القضائية (قضاة مجلس القضاء الأعلى) والمالية (أعضاء هيئة المراقبة على الأسواق المالية) والقطاعية (الهيئات الناظمة لقطاعات الكهرباء والاتصالات والطيران المدني)، وذلك وفقاً لمعايير شفافة تعتمد على الكفاءة مترافقًا مع موافقة البرلمان على اقتراح قانون حول استقلالية القضاء.

٥- تعيين أعضاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ومنحها القدرات الضرورية للقيام بالمهمات المنوطة بها والإطلاق الفعلي لأعمالها.

٦- التطبيق الفوري للإصلاحات الجمركية.

٧- إصلاح الشراء العام عبر اعداد واعتماد وتطبيق مشروع قانون حول إصلاح الشراء العام.

٨- تنظيم انتخابات تشريعية جديدة في مهلة سنة كحد أقصى. على أن يتم إصلاح القانون الانتخابي مع ضمّ المجتمع المدني بشكل كامل، ما يسمح للبرلمان بأن يكون أكثر تمثيلاً لتطلعات المجتمع المدني.

في ٨ سبتمبر ٢٠٢٠ ، فرضت الإدارة الأمريكية عقوبات على كل من المعاون السياسي لرئيس المجلس النيابي علي حسن خليل والقيادي في تيار المردة الوزير يوسف فنيانوس لتنسف المبادرة الفرنسية وتُصلب "الثنائي الشيعي" (حزب الله وحركة أمل) في رفض المداورة ورفض السماح لأي كان بتسمية أي وزير شيعي إلا الثنائي نفسه ما أفرغ المبادرة من شكلها و مضمونها بشكل كامل.

طار مصطفى أديب وكُلّفَ سعد الحريري تأليف حكومة لم تؤلف في تسعة أشهر بعدما استهلكت محاولاته التأليف اكثر من ١٩ زيارة لرئيس الجمهورية و عدد لا بأس به من السفرات إلى الخارج دون جدوى.

لقد كان جليًا أن رئيس الجمهورية ميشال عون و من خلفه رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل لم يكونا ليرغبا ان يؤلف الحريري حكومة في الأصل.

أما الثنائي الشيعي فأخذ موقفان: وقف بري خلف سعد الحريري وقفة صنديد كي يوغل في خصام و استفزاز رئيس الجمهورية من جهة و لأنه يعتقد إن التمثيل السني يجب أن يناط بالأوساط تمثيلًا سنيًا أي سعد الحريري نفسه. أما حزب الله فكما يفعل أغلب الأحيان، يمسك العصا بالوسط، إذ يريد ان يبقي حلفه ثابتًا مع باسيل من جهة و لا يريد استفزاز السنة و زيادة التوترات المذهبية من جهة اخرى حتى يركز على معركته الإقليمية و مساندته ايران في مواجهاتها المتعددة. أما وليد جنبلاط فقد أدرك أن تأليف الحكومة ضرورة و أن الحريري لن يستطيع التأليف فدعاه إلى التنحي عن المهمة و العمل على تجاوز الأزمة ما جعل العلاقة بين الرجلين متوترة إلى يومنا هذا.

أما القوات، فقد اتخذت موقفًا راديكاليًا برفض دعم أو المشاركة في أية حكومة في عهد ميشال عون يضاف الى ذلك الخلاف المستفحل بين جعجع و الحريري بعد اعتقال الحريري في الرياض و نتيجة تحالفاته التي تلت مع التيار الوطني الحر في انتخابات ٢٠١٨.

حاول الحريري بشتى الوسائل الداخلية و الأقليمية و الخارجية أن يضع سكة التكليف على مسار التأليف وهو لذلك انطلق بسفرات متلاحقة خلال الأشهر التسع في محاولة منه لاستقطاب دعم عربي و دولي لمحاولاته تشكيل حكومة اخصائيين من ١٨ وزيرًا غير حزبيين.

فلم تمضِ ايام ثلاث على قمة العلا، التي شهدت مصالحات خليجية قطرية يوم الثالث من يناير ٢٠٢١، حتى وصل الحريري يوم الأثنين الثامن من الشهر نفسه تركيا و التقى الرئيس رجب طيب اردوغان.

انتقل من تركيا الى الإمارات، ما حمل تفسيرات لم تتضح صدقيتها عن دور يلعبه الحريري بين تلك البلدان.

في ٣ فبراير ٢٠٢١ زار الحريري جمهورية مصر حيث التقى الرئيس عبد الفتاح السيسي، الذي وقف منذ البداية مع استقرار لبنان و ضرورة الحفاظ على هيكل الدولة

فيه و ضرورة تأليف حكومة بالشكل الذي طرحه الرئيس الحريري. مصر كانت الدولة الوحيدة التي اعلنت موقفًا +داعمًا بدون شروط لسعد الحريري في مهمته. و قد اوفد بعد شهرين، وزير خارجيته سامح شكري الى بيروت الذي استثنى في جولته يوم ٨ إبريل، رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب ورئيس «التيار الوطني الحر» النائب جبران باسيل و«حزب الله».

مصر لم تقصر في محاولاتها حشد دعم عربي و دولي للبنان على الأصعدة كافة .

يوم الأربعاء ١١ فبراير لبى الرئيس الحريري دعوة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الى عشاء عمل و بحث معه الصعوبات اللبنانية الداخلية التي تعترض تشكيل الحكومة، والسبل الممكنة لتذليلها. وفق الوكالة الوطنيّة اللبنانية الرسمية . كما و «تناول اللقاء الذي دام ساعتين آخر التطورات الاقليمية ومساعي الرئيس الحريري لترميم علاقات لبنان العربية وحشد الدعم له في مواجهة الازمات التي يواجهها».حسب الوكالة نفسها.

يوم الأربعاء ١٧ فبراير ٢٠٢١ ، حط الحريري في الدوحة و التقى نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني وأجرى معه مباحثات الى مأدبة عشاء اقامها على شرفه، تناولت مجمل الأوضاع العامة في لبنان والمنطقة والعلاقات الثنائية بين البلدين.

في يوم الجمعة ١٩ فبراير ٢٠٢١ ، زار الحريري الإمارات، للمرة الثانية والتقى ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، وأطلعه على مشاورات تشكيل الحكومة المتعثرة، وآخر التطورات والمستجدات على الساحة اللبنانية.

و تمنى الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، «نجاح مهمة تشكيل حكومة لبنانية تراعي المصلحة الوطنية، وتتجاوز الخلافات، وتكون قادرة على مواجهة التحديات المختلفة التي تحيط بالبلاد».

في ١٩ إبريل ٢٠٢١ ، حط الحريري في موسكو التي سبقه اليها وفدًا يمثل حزب الله، و قد ظهر بوضوح اهتمام موسكو بالملف اللبناني، لكن دون أن تطرح أية مبادرة في محاولة من العاصمة الروسية أن تطرح نفسها كوسيط نزيه في ايجاد حلول أو المساعدة

اذا اقتضت الحاجة، دون أن تتخذ اي موقف من اي من الأطراف. و تبعه بعد ذلك رئيس التيار الوطني الحر في زيارة للعاصمة الروسية.

في ٢٢ ابريل ٢٠٢١ وصل الحريري الى الفاتيكان حيث اعلن قداسة البابا نيته امام الحريري بزيارة لبنان ، بعد تشكيل الحكومة، متحدثاً عن أهمية الإسراع في التشكيل . وقد ربط اسم الفاتيكان مع البطريركية المارونية في إطار المساعي لتذليل العقبات التي تحول دون ولادة الحكومة، وحث المسؤولين في لبنان على ضرورة الاتفاق والتواصل لمواجهة المخاطر التي تحاصر البلاد. وكتب الحريري يوم الخميس، خلال زيارته إلى الفاتيكان، على حسابه في «تويتر» أنه «شرح للحبر الأعظم خلال اجتماع بينهما المشاكل التي يعاني منها اللبنانيون وطلب منه مساعدة لبنان»، مضيفا أن البابا فرنسيس «حريص على العيش المشترك في لبنان وينظر إلى اللبنانيين كجسم واحد وكرسالة ينبثق منها الاعتدال والعيش الواحد». و بعد استقباله الرئيس سعد الحريري بعث البابا فرنسيس رسالة إلى عون، أكد خلالها أن «لبنان لا يمكنه أن يفقد هويته ولا تجربة العيش الأخوي معاً التي جعلت منه رسالة إلى العالم بأسره»

وكان الحريري مع كل جولة يعود الى التفاوض مع عون دون جدوى. إذ كانت الجولات بين الاثنين تدوردائمًا وفق اجواء سلبية الى ان وصل الحريري الى قناعة بأنه سيعجز عن تأليف حكومة مع الرئيس عون ما دفع به لإجراء زيارة اخيرة الى مصر يوم الأربعاء الواقع فيه ١٤ يوليو ٢٠٢١ للقاء الرئيس السيسي بحضور وزير الخارجية سامح شكري و رئيس المخابرات العامة عباس كامل.

يومها صرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية بكلام ملفت للغاية بأن الرئيس السيسي «رحب بسعد الحريري في مصر، مؤكدا دعم مصر الكامل للمسار السياسي للحريري الذي يهدف لاستعادة الاستقرار في لبنان والتعامل مع التحديات الراهنة، فضلا عن جهود تشكيل الحكومة ، مع أهمية تكاتف مساعي الجميع لتسوية أي خلافات في هذا السياق لإخراج لبنان من الحالة التي يعاني منها حاليا، بإعلاء مصلحة لبنان الوطنية ، بما يساعد على صون مقدرات الشعب اللبناني الشقيق ووحدة نسيجه الوطني».

عاد الحريري إلى بيروت و توجه من المطار إلى قصر بعبدا حيث وضع تشكيلته أمام رئيس الجمهورية و أمهله ٢٤ ساعة للموافقة أو الرفض، فرفضها عون و اعتذرالحريري عن تشكيل الحكومة.

و في ٢٦ يوليوز ٢٠٢١ تم تكليف نجيب ميقاتي تأليف الحكومة بأصوات ٧٢ نائبًا من أصل ١١٥ حضروا الإستشارات.

العلامة الفارقة في التسمية كانت لكتلة الوفاء للمقاومة (١٢ نائبًا) و التي لم تسمِ الحريري قبل اشهر تسع. و حاز ميقاتي على ثقة كتلة تيار المستقبل (١٧ نائبا)، بزعامة رئيس الوزراء السابق سعد الحريري، و التكتل الوطني بزعامة سليمان فرنجية (٥ نواب)، كما أيدته كتلة الحزب التقدمي الاشتراكي (٧ نواب)، التابعة لحزب التقدمي الاشتراكي، بزعامة وليد جنبلاط، وكتلة الوسط المستقل يرئاسة ميقاتي نفسه (نائبان)، والكتلة القومية الاجتماعية (٣ نواب)، و٢ من كتلة اللقاء التشاوري، وكتلة التنمية والتحرير، برئاسة رئيس البرلمان نبيه بري (١٧ نائبا)، بالإضافة إلى ٤ نواب مستقلين.

بالمقابل، رفضت كتلة «الجمهورية القوية» (١٤ نائبا)، التابعة لحزب القوات اللبنانية بزعامة سمير جعجع، تسمية ميقاتي. ورفضه أيضا تكتل لبنان القوي (١٧ نائبا)، التابع للتيار الوطني الحر، بزعامة عون، وكتلة الأرمن (٣ نواب)، وكتلة ضمانة الجبل (٤ نواب)، و٣ نواب مستقلين، ونائبان من اللقاء التشاوري أبرزهم فيصل كرامي الذي تجمعه بميقاتي علاقة ودودة بالمبدأ غير أن الأخير اتخذ قرارًا بعدم تسمية ميقاتي لأسباب لا زالت غير واضحة.

و الواقع أن ظروف نجيب ميقاتي أتت أفضل من ظروف سعد الحريري، فالأول ليس على قطيعة مع أي فريق أو تنظيم أو حزب في حين أن علاقات الثاني توترت مع اكثر من فريق

و لا يرتبط نجيب ميقاتي بأعمال في المملكة العربية السعودية و لا يحمل جنسية أي بلد آخر سوى لبنان في حين أن الثاني تراوده آمال ربط النزاع مع المملكة ، ما يقيد حركته بالعمق لتراعي إيقاع المملكة التي لم ترض لا عنه و لا عن ميقاتي نفسه بدليل عدم تواصل المملكة مع أي منهما خلال فترات التكليف و التأليف.

و معروف عن ميقاتي انه مناور محترف ، و متخفف من الإلتزامات في الوقت الذي يدير فيه الحريري او تديره آلة كبيرة تشكل دولته العميقة.

دارت المفاوضات في شهر و نيف و لم تبلغ خواتيمها إلا في الجولة الرابعة عشر حيث وقع كل من رئيس الجمهورية و رئيس الحكومة بتاريخ ٩ سبتمبر ٢٠٢١ مراسيم تشكيل الحكومة العتيدة. حكومة من ٢٤ وزيرًا أخصائيًا ، غير حزبي، لكنهم جميعًا سُموا من قبل الأحزاب، حكومة تعكس بدقة التوازنات الداخلية التي أفرزتها آخر انتخابات نيابية، وهي تمثل القوى السياسية المكونة لمجلس النواب، إلا من لم يشأ منهم أن يتمثل، و هو السياق الطبيعي للقدرة على تأليف حكومة أصلًا تحتاج لثقة المجلس النيابي. حكومة تلبي و ترضي معظم الأطراف السياسية في لبنان، من عون و من ورائه رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، إلى ميقاتي و إلى جانبه رؤساء الحكومات السابقين و من خلفهم كتلة المستقبل النيابية إلى الثنائي الشيعي المتمثل بالرئيس نبيه بري و السيد حسن نصرالله وصولًا الى كتلة الزعيم الدرزي وليد جنبلاط فتيار الوزيرسليمان فرنجية و تيار الوزير طلال ارسلان و كتلة الطاشناق و الأقليات. و تغيب عن الحكومة كتلة القوات و بعض المستقلين الذين لا يستطيعون مجتمعين عرقلة عمل الحكومة أو دفعها نحو استقالة الا إذا طرأ حدث كبير مستبعد خلال أشهر ثماني، المدة التي تفصل البلد عن موعد الإنتخابات.

وتعكس هذه الحكومة ايضًا توازنات اقليمية و دولية ، اذ تأتي ولادتها في لحظة الإنسحاب الأمريكي من أفغانستان، والدور المنحسر لواشنطن في المنطقة عن المشهد، والذي يتزامن مع بدء إدارة الرئيس جو بايدن مراجعة سياستها في سوريا و العراق و مع دول الخليج العربي.

وفي لحظة تتقدم فيها ايران على المستوى الإقليمي بعد اتخاذها قرارًا بالمواجهة من خلال انتخابات أتت نتائجها بالأكثر تشددًا الى السلطة هناك.

يبقى أن الدور الفرنسي كان واضحًا و صارخًا و ضاغطًا على القوى المحلية و على الولايات المتحدة كي تؤازر فرنسا.

و لولا تدخل مصر و مواكبتها الدائمة و حضورها على المستويات السياسية و الإنسانية لغاب الدور العربي تمامًا عن لبنان سياسيًا. وهذا الدور هو ما شكل نوعًا من التوازن مع حضور حزب الله الطاغي على المشهد و القرار اللبنانيين.

اليوم و مع تشكيل الحكومة العتيدة، واضحة هي خارطة الطريق التي ستعمل عليها الحكومة و العبرة كل العبرة في النجاح النسبي بتحقيق بعض التقدم على مستوى:

اولًا: التحقيقات بإنفجار مرفأ بيروت و الولوج الى إعادة إعماره

ثانيًا: التصدي للمشاكل الحياتية الأساسية من تأمين دواء و محروقات و قمح

ثالثًا: تأمين دخول للطلاب إلى المدارس و الجامعات

رابعًا: الشروع بالتفاوض الجدي و المجدي مع صندوق النقد الدولي

خامسًا: الإعداد و إجراء الإنتخابات النيابية و البلدية في مواعيدها

في النهاية، وجود حكومة في لبنان ، مسؤولة أمام الناس و المجتمع الدولي أفضل من عدم وجودها، حكومة تتخذ قرارات لا حكومة تهرب من أخذ أي قرار، حكومة تبدأ عملية الإصلاح الطويل و الشاق و المضني و غير المضمون في بلد بنت بعض القوى فيه وجودها على شبكات المصالح و الفساد و توزيع السلطات الريعية.

هي فرصة للإلتقاط الأنفاس و الحصول على بعض المقدرات لمعالجة مشاكل قاتلة تضرب المجتمع اللبناني، و فرصة للتفكير في أي لبنان يريد اللبنانيون على مستوى النموذج المالي و الإقتصادي و توزيع السلطات و الإصطفافات الإقليمية المحورية أو عدمها الى ما هنالك من أسئلة وجودية بات طرحها ملحًا و لو أن الإجابة عليها تحتاج أكثر من حوار و أكثر من تنازل و تسوية.